

ورقة عمل مقدمة إلى الاجتماع (28)  
لعمداء ومديري المعاهد القضائية في الدول  
العربية - بيروت

مركز الدراسات القانونية والقضائية  
وزارة العدل - قطر

حول موضوع:

التقاليد القضائية العربية وكيفية التعامل مع  
وسائل التواصل الاجتماعي

الأستاذ/ طارق عبد الله التميمي  
مدير مركز الدراسات القانونية والقضائية

2020م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد.

يعد القضاء من أسمى المهن وأشرفها منذ فجر التاريخ؛ فهو يقوم أساساً من أجل فض المنازعات التي تنشأ بين الأفراد بعضهم البعض، أو بين الأفراد والجهات الإدارية بالدولة، من أجل تحقيق العدالة والحفاظ على الأرواح والحريات والممتلكات، لذلك فالقاضي مؤتمن بأن يقيم العدل والمساواة، وأن يحافظ على أرواح وحقوق المتقاضين، إدراكاً منه أن القضاء رسالة وليست وظيفة، والرسالة أمانة ثقيلة، وعلى من يرضى بحملها من القضاة أن يعي أن سلوكه من بين أولى مستحقات حمل شرف هذه الرسالة، وهي سبيل لإرضاء الله عز وجل قبل كل شيء، واتباعاً لسنة النبي الكريم، أشرف الخلق - عليه الصلاة والسلام - في الجد والاجتهاد وإخلاص النوايا<sup>1</sup>.

والحقيقة أن أمام القاضي تحديات جسام من أجل الحفاظ على هذه الأمانة الملقاة على عاتقه، وزاد من هذه التحديات في عصرنا الحالي التطور التكنولوجي الذي تعدى حدود ما يتخيله العقل البشري، وما صحب ذلك من انتشار وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، حتى أصبحت تدخل في الأنشطة اليومية لغالبية الناس في كافة أنحاء المعمورة؛ فيستطيع شخص في أقصى شمال الكرة الأرضية أن يتواصل مع شخص آخر أو مجموعة أشخاص في نفس اللحظة في أقصى جنوب الكرة الأرضية، ولم يعد ذلك بغريب.

وقد تعددت هذه الوسائل حتى انضم إليها الناس من كافة الشرائح، الصالح والطالح، حيث انضم إليها العلماء وأساتذة الجامعات والباحثون والشخصيات العامة والمسؤولون، كما انضم إليها آخرون من عالم الجريمة، مثل عصابات المخدرات والمافيا وتجار البشر والهاكرز والمحتالون والجماعات الإرهابية وعديمي الأخلاق...إلخ.

بعض الفئات السيئة المنتشرة في كافة المجتمعات تستغل وسائل التواصل الاجتماعي للنيل من القاضي وهيبته وظيفته القضاء، ولا تتاح أمامهم هذه الفرصة إلا

<sup>1</sup> - انظر: مدونة السلوك القضائي، المجلس الأعلى للقضاء، دولة قطر، ص 2

إذا ما استخدم القاضي هذه الوسائل أو انضم إليها، حيث يمكنهم الدخول على صفحته وإسناد بعض التعليقات إليه أو بعض الصور والمواقف المسيئة أو انتقاد أحكامه... إلخ، وكأن وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي قد أتاحت لهم الفرصة للنيل من شرف هذه المهنة العظيمة.

لذلك فإن موضوع التقاليد القضائية العربية وكيفية التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي من الموضوعات التي أثارت جدلاً كبيراً فيما يتعلق ما إذا كان يجوز للقاضي أن يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي وحرية التعبير عن آرائه أم أن ذلك يتعارض مع هبة وظيفة القضاء والتقاليد والعادات المعمول بها في القضاء.

وقبل أن ندخل بالدراسة في صميم الموضوع نفضل أولاً أن نعرض لماهية التواصل الاجتماعي، ثم نتناول بعد ذلك التقاليد القضائية في كيفية التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما نتناوله على النحو الآتي:

### أولاً: ماهية وسائل التواصل الاجتماعي

إن التواصل الاجتماعي من الأمور التي لا غنى عنها بالنسبة لكل إنسان؛ فالإنسان اجتماعي بطبعه، وبالتالي فهو يحتاج للتواصل مع الآخرين والانسجام معهم ومشاركتهم وتقاسم وتبادل المعلومات الشخصية، فذلك يقوي شخصيته ويجعلها أكثر تقبلاً للآخرين. وقد برزت خلال السنوات الأخيرة مع التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال ظاهرة شبكات التواصل الاجتماعي والتي سهلت التواصل مع الآخرين، وأصبحت من الضروريات بالنسبة للإنسان المعاصر، والتي لا يستطيع الاستغناء عنها.

### أ - تعريف وسائل التواصل الاجتماعي

يمكن تعريف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها عبارة عن تكنولوجيا يتم استخدامها عبر شبكة الإنترنت العالمية وباستخدام أنواع متعددة من الأجهزة؛ كالمبيوترات، والأجهزة اللوحية، أو حتى الهواتف الذكية، وتتيح هذه الوسائل

لمُستخدميها إمكانية التفاعل مع المُستخدمين الآخرين كالعائلة والأصدقاء وغيرهم، وذلك من خلال ما يتم مُشاركته عبر هذه الوسائل كالصور والمدونات والفيديوهات والألعاب ونسخ المستندات والوثائق وغيرها من الأمور الأخرى التي تُوفّرها وسائل التواصل الاجتماعي.

### ب - أهمية وسائل التواصل الاجتماعي

وتظهر أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق عدد من الأهداف التي تسعى إلى انسجام الفرد في الجماعات التي يتواصل معها، وأهم هذه الأهداف: التواصل مع الآخرين، ويُساعد على تقوية شخصية الفرد، ويُساعد على التعرف والانفتاح على ثقافات وعادات الآخرين، ويُساهم التواصل الاجتماعي على التعاون والنجاح في العمل، والترفيه والتسلية، وتكوين صداقات جديدة، وتطوير عملية التعليم.

### ج - أهم أنواع وسائل التواصل الاجتماعي

تتعدد وسائل التواصل الاجتماعي، وتختلف طريقة استخدامها، لكنها جميعاً تتفق في أنه من الضروري لكي تكون مفعلة ونشطة، أن يكون ذلك من خلال شبكة الإنترنت، وهذه الوسائل هي ما يلي:

1- الفيس بوك

2- الإنستغرام

3- سناب شات

4- تويتر

5- الواتس آب

### د - سلبيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

مما لا شك فيه أنه رغم مزايا وإيجابيات وسائل التواصل الاجتماعي إلا أن لها بعض السلبيات، منها ما يلي:

- 1- عدم وجود الرقابة، وانعدام المسؤولية لدى البعض من المستخدمين.
- 2- انتشار الإشاعات والمبالغة في نقل الأمور.
- 3- عدم تبادل الاحترام في بعض النقاشات، وعدم تقبل آراء الغير.
- 4- إهدار الوقت وعدم استغلاله في أمور مُفيدة.
- 5- عزل البعض عن أسرهم والمجتمع المحيط بهم.
- 6- عدم احترام خصوصية الغير.

### ثانياً: تقاليد القضاء في كيفية التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي

مما لاشك فيه أن لكل فرد الحق في حرية التعبير عن آرائه وأفكاره بأي وسيلة من الوسائل، ومن أهمها وسائل التواصل الاجتماعي، لكن في بعض الأحيان قد ينشأ عن استخدام هذه الوسائل والوسائط بعض السلبيات أو المشاكل العملية التي قد تشكل جرائم.

ولأن القاضي وضعه يختلف عن أي فرد آخر في المجتمع؛ فإنه يثور التساؤل عما إذا كان له الحق في حرية التعبير عن رأيه عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي كباقي الأفراد؟ وبمعنى آخر هل استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي قد يؤثر على نزاهته واستقلاله أو فيه مساس بهيبة وظيفه القضاء؟

في الواقع إن القاضي بانضمامه لوسائل التواصل الاجتماعي قد يبدي رأيه في بعض الأمور، مما قد يعرضه للإساءة أو التجريح على يد الآخرين من خلال التعليقات التي قد تصله ردًا على مداخلته أو تغريداته، مما قد يؤدي إلى الاعتداء على هيبة وظيفه القضاء، ونظرًا لأن هناك مخاطر ومنافع من استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي، فقد كان من الضروري وضع مبادئ توجيهية للقضاة بشأن استخدام تلك الوسائل<sup>2</sup>.

2 - انظر: إعلان الدوحة: ترسيخ ثقافة احترام القانون، تقرير موجز عن فعاليات إطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، فيينا 9 - 10 أبريل 2018، UNODC، الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، ص 10

وقد تنازعت النظم القضائية في العالم اتجاهين في هذا الخصوص:

**الاتجاه الأول:** منع القضاة من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فهناك نظم قضائية تحرم على القضاة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتفرض عقوبات تأديبية على من يخالف هذا الحظر.

**الاتجاه الثاني:** تقييد حق القضاة في التعبير عن رأيهم بضرورة أن يكون ذلك بحياد وموضوعية وحفظ لكرامة القضاء واستقلاليتهم.

ونحاول من خلال هذه الورقة أن نتناول حدود وضوابط استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي سواء في مبادئ بنغالور، أم وثيقة الرياض أم مدونة السلوك القضائي بدولة قطر لعام 2020، وذلك على النحو التالي:

#### أ- مبادئ بنغالور للسلوك القضائي<sup>3</sup>.

لا تتضمن الصكوك الدولية أي توجيهات أو إرشادات تبين للقضاة كيفية ممارسة حرياتهم على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، غير أنه من المسلم به أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الناس خارج شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، يجب أيضاً أن تحظى بالحماية على الشبكة، لاسيما حرية التعبير. وفي التطبيق العملي، على القضاة أن يتحاشوا المشاركة في أي نشاط يمكن أن ينال من هيبة منصبهم أو يسبب تضارباً في المصالح من شأنه أن يعيق ثقة الجمهور في نظام العدالة<sup>4</sup>.

والحقيقة ليس هناك نصوص تشير صراحة إلى نوع السلوك الذي يتوقع من القاضي في ممارسته لحرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي. لكن وفقاً للمعايير الدولية، يخضع القضاة لقيود صارمة على سلوكياتهم وتصرفاتهم سواء في

<sup>3</sup> - مشروع بنغالور لمدونة السلوك القضائي 2001 اعتمده المجموعة القضائية بصيغتها المنقحة في اجتماع الدائرة المستديرة لرؤساء المحاكم التي عقدت بقصر السلام في لاهاي. تشرين الثاني/نوفمبر 25، 2001 / 26.

<sup>4</sup> - تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، الدورة (41) مجلس حقوق الإنسان، 24 يونيو - 12 يوليو 2019، الفقرة رقم (78)، ص 19.

ممارستهم لحياتهم المهنية أم الخاصة، ولا يتصور بسبب هذه القيود أن يعتزل القضاة الحياة العامة كلية، لأن هذا أمر غير ممكن وغير مفيد، وإلزامهم بالابتعاد عن وسائل التواصل الاجتماعي ليس مبرراً واقعياً في العصر الرقمي الذي نعيشه الآن<sup>5</sup>.

ويلزم في القضاة ألا يؤثر تعبيرهم عن آرائهم الشخصية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي سلباً على واجباتهم الرسمية، وألا يضر بهيبة وظيفة القضاء أو يثير الشكوك في حيادهم ونزاهتهم ومسئوليتهم نحو منصبهم؛ فيلزم أن يتحاشوا القيام بأي نشاط إلكتروني ينال من ثقة الجمهور في السلطة القضائية أو إثارة الشكوك في استقلالها وحيادها، فعليهم توخي الحيطة والحذر عندما يشاركون في وسائل التواصل الاجتماعي بأي تفاعل<sup>6</sup>.

**ومما يشار إليه أن مبادئ بنغالور** التي تناولت قواعد السلوك القضائي، لم تنص صراحة على كيفية استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث جاءت النصوص عامة، لكن يمكن اعتبارها قواعد عامة يستظل القاضي بمبادئها في التعامل مع تلك الوسائل، من ذلك النص على أنه: "1.6 على القاضي أن يُظهر مستويات عالية لمعايير السلوك القضائي من أجل تعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي والتي تعتبر أساسية لصيانة استقلال القضاء".

وإذا طبقنا هذا النص على استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي فإنه يجب عليه ألا يستخدم تلك الوسائل بشكل يسيء إلى هيبة وظيفة القضاء واستقلاله بما يؤثر على ثقة الجمهور في النظام القضائي.

كما نصت مبادئ بنغالور على أنه: "2.4 لا يجوز للقاضي أن يبدي رأيه مسبقاً في النزاع المعروف عليه، أو الإدلاء بأي تعليقات من شأنها أن تؤثر على سير الإجراءات، أو أن تززع الثقة في حيادية نظر الدعوى. كما لا يجوز للقاضي الإدلاء

<sup>5</sup> - المرجع السابق، الفقرة رقم (79)، ص 19.

<sup>6</sup> - المرجع السابق، الفقرتين رقم (80 - 81)، ص 19.

بأي تعليقات علانية لأي شخص أو على الموضوع محل النزاع مما قد يؤثر على المحاكمة.

وهو ما يمكن أن نستنتج منه – بالتطبيق على استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي – أنه لا ينبغي للقاضي أن يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التعبير عن رأيه في أمور تتصل بعمله، مثل: أن يبدي رأيه مسبقاً في النزاع المعروض عليه، أو الإدلاء بأي تعليقات من شأنها أن تؤثر على سير الإجراءات، أو أن تززع الثقة في حيادية نظر الدعوى. كما لا يجوز للقاضي الإدلاء بأي تعليقات علانية لأي شخص أو على الموضوع محل النزاع مما قد يؤثر على المحاكمة.

كما تنص مبادئ بنغالور على أنه: "3.1 يتعين على القاضي أن يكون سلوكه فوق الشبهات في نظر المواطن العادي".

وإذا طبقنا هذا المبدأ على استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي يمكن القول أن على القاضي أن يراعي في سلوكه عبر استخدامه لهذه الوسائل ألا يكون موضع شبهة، حتى يحوز على ثقة الجمهور.

#### ب- مدونة السلوك القضائي قطر

آثرت دولة قطر أن تسير في ركب الدول التي تمنح القاضي الحق في حرية التعبير عن رأيه، عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، لكن بضوابط وقيود محددة، بهدف الحفاظ على هيبة وظيفة القضاء وحياده ونزاهته واستقلاله، فأصدرت في عام 2020م مدونة السلوك القضائي، وتم تخصيص الفصل الرابع تحت عنوان (استخدام مواقع التواصل الاجتماعي)، وذلك في المواد من (35 – 41)، ويمكن تناول أحكام هذا الفصل على النحو الآتي:

#### 1- استخدام المحاكم لمواقع التواصل الاجتماعي:



بينت المادة (35) من مدونة السلوك القضائي بدولة قطر، أنه بإمكانية المحاكم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف تقديم وتسهيل الخدمات للأفراد وتحديث المعلومات المتصلة بالعمل القضائي، من أجل تحقيق عدالة ناجزة وشفافية تحظى برضاء وثقة الجمهور، حيث نصت على أنه: " للمحاكم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي استخدامًا مؤسسيًا في سياق تقديم خدمات تسهل من فرص نيل الأفراد لمحاكمات عادلة ومنصفة، وتزيد من فرص تحديث المعلومات ذات النفع العام وتعين على تحقيق شفافية وعدالة ناجزة مدعومة بثقة الجمهور".

## 2- السماح للقاضي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

أصبحت دولة قطر من الدول التي تسمح للقاضي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، لكن بشرط الموازنة بين حقه في حرية التعبير عن رأيه وبين الحاجة في الحفاظ على ثقة الجمهور في النظام القضائي ككل، ف جاء نص المادة 36 أنه: " للقاضي المشاركة في مواقع التواصل الاجتماعي، على نحو يوازن بين حرته والحاجة إلى الحفاظ على ثقة الجمهور في القضاء والقضاة".

وعلى ذلك يحق للقاضي أن يشارك في جميع مواقع التواصل الاجتماعي، بشرط أن يحافظ على التوازن بين حرته في التعبير وثقة الجمهور في القضاء والقضاة، فعليه أن يتحاشى المشاركة في أي نشاط يكون من شأنه أن يسيء إلى هيئة القضاء أو يخل بثقة الجمهور في النظام القضائي.

## 3- ضوابط مشاركة القاضي في وسائل التواصل الاجتماعي:

هناك ضوابط لمشاركة القاضي في مواقع التواصل الاجتماعي، فحرته في هذا الشأن ليست مطلقة، بل مقيدة ببعض الضوابط ورد النص عليها في المواد: 37، 40، 41، ويمكن بيانها على النحو التالي:

## - الحفاظ على سمعة وهيبة القضاء.

فقد نصت المادة (37) من مدونة السلوك القضائي على أنه: "يحظر على القاضي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بطريقة من شأنها أن تسيء لسمعته وسلوكه اللائق وهيبة وظيفته وسمعتها، وهيبة وسمعة الجهة التي يعمل بها".

يتعين على القاضي أن يكون سلوكه فوق الشبهات؛ فهو ليس كأبي فرد في المجتمع، لكن بحكم وظيفته فرض عليه بعض القيود الشخصية المتصلة بمتطلبات وظيفته<sup>7</sup>، وأهمها أن يكون دائماً محل احترام في نظر المواطن العادي، وبالتالي عليه أن يكون حريص عند استخدامه لوسائل التواصل الاجتماعي بالأبداً يأتي بما يسيء لسمعته أو هيبة وظيفته القضاء.

## - على القاضي أن يقبل بحرية وطواعية القيود الشخصية المفروضة عليه.

فكما أن هناك قيود شخصية مفروضة على القاضي في حياته وسلوكياته وتصرفاته - بصفة عامة - مرتبطة بشغله لوظيفة القضاء، فإن عليه أن يتقيد بها عند مشاركته في مواقع التواصل الاجتماعي، وقد نصت عليها المادة (40) من مدونة السلوك القضائي، حيث جاء فيها أنه: "على القاضي تجنب التعبير عن وجهات النظر في المسائل ذات الاهتمام العام ومنها القوانين والأحكام والقضايا ذات الصلة بعمله، أو تبادل المعلومات الشخصية عبر الإنترنت والتي يمكن أن تمس استقلال القضاء، أو نزاهته، أو استقامة القضاة وحيادهم، أو تؤثر في الحق في محاكمة عادلة أو تنال من ثقة الجمهور في السلطات القضائية بصرف النظر عن استخدام القاضي لاسمه الصريح أو اسم مستعار".

ووفقاً لهذا النص، على القاضي أن يراعي عند مشاركته في مواقع التواصل الاجتماعي الالتزام ببعض القيود، منها:

7 - ومقابل هذه القيود التي فرضتها متطلبات وظيفته، يتمتع بكثير من المميزات سواء المادية أم العينية، كما منحه ما يسمى بـ "الحصانة القضائية"، حفاظاً على استقلال القضاء من أي تدخل سواء من جانب السلطات التنفيذية أم التشريعية أم غيرها.

- تجنب أن يدلي بوجهة نظرة في المسائل ذات الشأن العام، مثل الموضوعات السياسية،
- تجنب إبداء الرأي في القوانين والأحكام والقضايا ذات الصلة بعمله
- تجنب تبادل المعلومات الشخصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بما قد يؤثر على استقلال القضاء أو استقامته وحيدته، أو نزاهته؛ فعلى القاضي أن يكون مستقلاً في علاقته بالمجتمع عامة، وبأطراف النزاع الذي يفصل خاصة.
- على القاضي أن يراعي عند التعبير عن رأيه عبر مواقع التواصل الاجتماعي كل ما من شأنه أن يؤثر في الحق في محاكمة عادلة أو تنال من ثقة الجمهور في السلطات القضائية ويستوي في ذلك أن يستخدم اسمه الحقيقي أم اسمه مستعار.
- عموماً لا يجوز للقاضي أن يبدي رأيه مسبقاً في النزاع المعروض عليه، أو الإدلاء بأي تعليقات من شأنها أن تؤثر على سير الإجراءات، أو أن تزعزع الثقة في حيادية نظر الدعوى. كما لا يجوز للقاضي الإدلاء بأي تعليقات علانية لأي شخص أو على الموضوع محل النزاع مما قد يؤثر على المحاكمة.

#### - الامتناع عن المشاركة في إبداء الرأي مع أطراف الدعاوى المنظورة أمامه أو ممثليهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

فقد نصت المادة 41 من مدونة السلوك القضائي على أنه: "يمتنع على القاضي المشاركة في تبادل الآراء عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو خدمات المراسلة مع أطراف الدعاوى أو ممثليهم أو عامة الجمهور، بشأن القضايا المنظورة أمام المحاكم"

ويرجع هذا المنع إلى أنه على القاضي أن يُظهر مستويات عالية لمعايير السلوك القضائي من أجل تعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي والتي تعتبر أساسية لصيانة استقلال القضاء. كما أنه يتعين على القاضي أن يكون سلوكه فوق الشبهات في نظر الجمهور، فسلوكه وتصرفه القاضي يجب أن يكون متوافقاً مع ثقة الشعب في نزاهة الجهاز القضائي، فالعدل يجب ألا يكون مجرد نظرية وإنما واقع للعيان.

## - ضرورة معرفة القاضي للجوانب الفنية المتصلة باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

من ضمن الالتزامات التي تقع على عاتق القاضي عند مشاركته في مواقع التواصل الاجتماعي أنه يلزمه معرفة الجوانب الفنية لاستخدام هذه المواقع، وهذا ما أكدت عليه المادة (38) من مدونة السلوك القضائي بدولة قطر، فنصت على أنه: "على القاضي زيادة معارفه عن الجوانب الفنية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والتعرف على فوائدها ومخاطرها، وسبل تأمين مشاركته ومشاركة أفراد أسرته وأصدقائه المقربين وموظفي المحاكم التابعين لهذه المواقع".

ويرجع توجيه القاضي إلى زيادة معارفه عن الجوانب الفنية المتعلقة باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي حتى لا يقع فريسة للمتصيدين أو أصحاب النوايا السيئة أو المجرمين، لذلك أيضاً يجب ألا يسمح القاضي لأسرته أو لأي شخص على علاقة اجتماعية به أو غير ذلك من العلاقات بأن يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل يؤثر على سلوكه المهني وإصدار حكمه.

وحيث إن هناك فوائد تعود من وراء استخدام تلك الوسائل، فإن هناك مضار كبيرة أيضاً قد تترتب على عدم معرفة الجوانب الفنية المتعلقة بكيفية استخدامها، حيث قد يتم استغلال البيانات والمعلومات التي يدلي بها القاضي على هذه

المواقع من قبل البعض. لذلك فقد أكدت المادة (39) من المدونة، حيث نصت على أنه: "على القاضي أن يأخذ بنظر الاعتبار وبوعي أخلاقي ووظيفي وفني كامل انعكاسات نشر البيانات الإلكترونية الشخصية، والآثار المحتملة لكافة التصرفات التي يقوم بها خلال تعامله بأدوات هذه المواقع، أو إعادة نشر المعلومات التي يقدمها الآخرون".

### الخاتمة:

رغم أن هناك دول عديدة قد اتجهت إلى منع القضاة من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، واتخاذ إجراءات قانونية ضد كل من يخالف هذا المنع من القضاة وتوقيع عقوبات تأديبية عليهم تصل -في بعض الأحيان - إلى حد الوقف عن العمل، إلا أن دولة قطر اتبعت الاتجاه الثاني وهو منح الحق للقاضي في حرية التعبير عن رأيه عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، لكن وفق ضوابط وقيود بهدف الحفاظ على هيبة وظيفة القضاء وتعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي ككل، وقد تم وضع هذه الضوابط في مدونة السلوك القضائي 2020م بالفصل الرابع منها في المواد من 35 - 41، وعلى ذلك يعد المشرع القطري من بين المشرعين الذين راعوا التوازن بين حرية القاضي في التعبير عن رأيه وبين تعزيز ثقة الجمهور في القضاة والقضاء، والحفاظ على مكانة وهيبة وظيفة القضاء.

تم بحمد الله وتوفيقه